الباب الثانى

إمكانيات مصر والسودان

ويضم الموضوعات التالية:-

- **امكانيات السودان**
- **امكانيات مصر**
- **شاريخ التعاون المصرى السودانى**
- **شجربة المنطقة المتكاملة**
- **الاستثمار المصرى فى السودان**
- **المؤشرات الايجابية للاستثمارات**

قبل الحديث عن التعاون بين دولتين يجب استعراض امكانئهما وهذا ما سنقوم به هنا فعلى عجالة مختصرة نقدم امكانات مصر والسودان التىشؤهلهما للمضى قدما على طريق التعاون ٠

يعتبر اقتصاد السودان من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خصوصاً بعد اكتشاف الموارد الطبيعة والنفط والبترول وشعتبر الصين الشعبية واليابان أكبر شركاء شجاريين ويعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية، الثروة الحيوانية والمعدنية، الغابات والثروة السمكية ويعتمد السودان اعتماداً رئيسياً على الزراعة حيث شمثل ٨٠% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التيشعتمد على الزراعة .

وشمثل الزراعة القطاع الرئيسي للاقتصاد السوداني وسميت سلة غذاء العالم لذلك فإن معظم الصادرات السودانيةشتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن، الصمغ العربي، الحبوب الزيتية واللحوم...الخ. بالإضافة للخضروات والفاكهة التي شصدر للدول الأفريقية والعربية وشساهم الزراعة بنحو ٣٤ % من إجمالي النشج المحلي .

وعن الثروة الحيوانية : يشغل قطاع الثروة الحيوانية المرشبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من ١٣٠ مليون رأس من الماشية وشمتلك الخرطوم أكثر من مليون رأس من

الثروة الحيوانية بالإضافة للثروة السمكية في المياه العذبة والبحر الأحمر بالاضافة إلي الحيوانات البرية والطيور .

وتتركز الصناعة في السودان في الصناعات التحويلية التيتعتمد على المنتجات الزراعية حيثتزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت والصناعات الغذائية في السودان بالإضافة للصناعات التحويلية الأخرى ومن أهم الصناعات التحويلية الحديثة في السودان، استخراج الإيثانول المنتج من مصنع سكر كنانة ويسجل هذا الأمر للسودان كأول دولة عربية منتجة للإيثانول كما انتعشت في السوادان الكثير من الصناعات الخفيفة والثقيلة مثل صناعةتجميع السيارات بأنواعها المختلفة بمصنع جياد بولاية الجزيرة وصناعة الطائرات بكرري وصناعة الحديد والصلب وكثير من الصناعات الخفيفة الأخرى .

وفى قطاع النفط لم ينقطع سعي السودان لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمانشحت حكم الأستعمار وابان الحكم الوطني بمراحله المختلفة بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الأجنبية وكان العبء الثقيل الذي يشكله استيراد المواد البترولية على ميزان المدفوعات السوداني الذي أستمر طويلاً، من الأسباب الرئيسية التي جعلت الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الأخيرة حيث وضعت الحكومة النفط ضمن المرتكزات الأساسية في إستراتيجيتها الاقتصادية وفتحت المجال

للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط .

وبدأت عمليات التنقيب فعلياً بعد شوقيع شفاقية مع شركة شيفرون الأمريكية عام ١٩٧٤ م، وبناءً على النتائج الجيدة في أواسط السودانشم التوقيع على شفاقية أخرى ثنائية مع شيفرون نفسها عام١٩٧٩م ثم عقبتها شفاقيات مع شركتيشوشال الفرنسية، وصن أويل الأمريكية عامي١٩٨٢/٨٠م، وبعد إجراء المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي في مناطق مختلفة من البلادشم حفر ٩٥ بئراً استكشافية منها ٤٦ منتج مثل حقول سواكن، أبوجابرة، شارف، الوحدة، طلح، هجليج الأكبر ،عداريل وحقل كايكانق، و٤٩ جافة، غير أن هذه الاستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي وخلال ١٩٩٩/٨٩م وقعت الحكومة السودانية شفاقيات مع شركات نفطية مختلفة شملت الشركتين الكنديتين IPC و SPCعامي ٩١ /١٩٩٣م، وشركة الخليج GPL عام ١٩٩٥م، والشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC عام ١٩٩٥ م، وشركة الكونستريوم في فبراير عام ١٩٩٧ م، وشكونت الشركة العالمية1997 GNPOC م ونتج من هذه المحصلةششكيل عدد من شركات التنقيب في مناطق مختلفة من البلاد .

وبدأ الإنتاج النفطي في السودان في حقول أبي جابرة وشارف، ثم لحق بذلك الإنتاج من حقول عداريل هجليج وكان مجمل إنتاج النفط في السودان حتى يوليو ١٩٩٨ م في حدود ما يفوق الثلاثة ملايين برميل

بواقع ٤٧١٦٢٩ برميل من أبوجابرة وشارف و١٩٦٣٤٧ من حقل عداريل و٢٥١٧٧٠٥ برميلاً من هجليج. ووصل حجم الإنتاج الفعلي بنهاية يونيو ١٩٩٩ إلى ١٥٠ الف برميل من حقلي هجليج والوحدة وتتوقع الحكومة إنتاجاً جديداً من حقول جديدةتكتشف في المربعات المقدمة للشركات مما سيزيد من إحتياطي النفط السوداني والإنتاج الفعلي الآن في حدود ٦٠٠ألف برميل يومياً.

و خصائص النفط السودانيتختلف باختلاف الحقول ولكن بصفه عامة يمكنتلخيص أهم سماته فيما يلي -:

- الخام السوداني متوسط الكثافة ويقارب الخامات الخفيفة يقعتحت تصنيف الخامات البرافينية الشمع وهو مكون طبيعي من مكونات النفط الكيميائية أي أعلى نسبيا من المكونات الأخرى وهي مادة جيدة الاحتراق وعالية الإنتاج في ظروفتكرير معقدة، وتتمثل نقاط ضعف المواد البرافينية فقط في خصائص الانسكاب والنقل.

- ويمتاز الخام السوداني بقلة نسبة المواد الكبريتية وهو من افضل الخامات في الشرق الأوسط في هذه الخاصية نسبة لآثار الكبريت الجانبية الضارة بالبيئة والمحركات كما يمتاز البترول السوداني بوجود مواصفات مشتق الديزل لارتفاع الرقم الستيني الذي يزيد من كفاءة الإحتراق.

شعتمد الصادرات السودانية اعتماداً كبيراً على البترول حيث دخل السودان حديثاً إلى قائمة الدول المصدرة للبترول عام ١٩٩٩ بإنتاج بلغ ٢٥٠ ألف برميل في اليوم إلى أن وصل إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم ويقوم بتصدير أغلب الإنتاج بينما يقوم بتكرير البعض منه محلياً بغرض الاكتفاء النئي وكان في الماضي يعتمد كلياً على المنتجات الزراعية هذا إضافة للمعادن ويجد القطن عناية خاصة من الدولة وذلك بسبب الطلب المتزايد عليه في الأسواق العالمية، كذلك الصمغ العربي حيث أن السودان هو الدولة الأولى في العالم في إنتاج الصمغ العربي ويتمشصديره للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

ويمثل السكر مكانة هامة في قائمة الصادرات السودانية وقد حقق السودان اكتفاء نئي من السكر ويقوم حالياً بتصدير الفائض، بالإضافة لهذه المنتجات يصدر السودان الحبوب الزيتية، بذرة القطن، الخضر والفاكهة، والماشية واللحوم.

وحققت صادرات الحبوب الزيتية، القطن، الماشية واللحوم، الصمغ العربي، السكر والمولاس، أعلى معدل من إيرادات الصادرات بالإضافة إلى لب البطيخ، الكركديه، الجلود، الذهب، والكروم وخيوط الغزل إضافة لبعض الصادرات الأخرى.

وفي عام ٩٣ / ٩٤ ارشفعت قيمة جميع الصادراتشقريبا حيث سجلت صادرات الحبوب الزيتية ١.٨ مليون دولار عن العام السابق بينما

ارتفعت صادرات القطن إلى ٨٦ مليون دولار بزيادة ٣٦ % عن العام الذي قبله، الماشية واللحوم بزيادة ٦٠ %، الصمغ العربي بزيادة ٢٩ %، السكر والمولاس بزيادة ١٢٣.٥

تتكون الموارد المائية في السودان من مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية وتقدر حصة السودان من مياه النيل ب ١٨.٥ ملياراً متراً مكعباً في العام يستغل السودان منها حالياً حوالي ١٢.٢ ملياراً متراً مكعباً في العام كماتنتشر المياه الجوفية في أكثر من ٥٠ % من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو ١٥.٢٠٠ مليار متراً مكعباً.

وقد حققت السودان نقلة كبيرة في هذا المجال من إنشاء الطرق البرية وهو يعين على حركة المواطنين في أنحاء المدن وحركة الصادرات وغيرها وقدشم وصل السودان بالدول المجاورة بالطرق المسفلتة منها إرتريا وأثيوبيا ومصر وأوغندا وتشاد وتعد سكك حديد السودان من أقدم السكك الحديد في العالم وتعتبر السودان من أوائل الدول التي استخدمت الطيران في المنطقة العربية والشرق الأوسط وتم إنشاء شركة الخطوط الجوية السودانية في عام ١٩٢٥ حيث يمثل النقل الجوى عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تنمية السياحة والصادرات والاستثمارات والتنمية العمرانية وربط المناطق الداخلية ببعضها، وكذلك ربط السودان بالعالم الخارجي وتمتلك السودان١٢١ مطار منها ٧ مطارات دولية.

النقل البحري وهو مصدر نقل مهم للسودان ويربط السودان بدول الجوار ويوصل الصادرات السودانية إلى جميع أحاء العالم ويوجد في السودان حوالي ٧ موانئ

امكانيات مصر

إن المزيج الذي تتمتع به مصر من الجغرافيا والسكان والموارد يجعلها مركزاً طبيعياً للتجارة الإقليمية فمصر تمتلك كل شروط النجاح الاقتصادي فلديها سوق محلية كبيرة، وديموجرافيا جيدة، وقوة عاملة شابة، ومجتمع أعمال من الدرجة الأولى وخلاق ومصر تملك أراضى شاسعة غير مستغلة كما لديها أكثر من ٢٧٠٠ كم من الشواطئ يمكن استغلالها كمصايد للأسماك كما يمكن انشاء الملاحات عليها ولا ننسى أن لدى مصر امكانيات نفطية غير عادية لم تكتشف أو اكتشفت ولم تستغل بالشكل الذى يعظم العائد كما أن لديها أكبر مخزون من الآثار فى العالم مما يجعلها صاحبة أكبر امكانيات سياحية يمكن استغلالها والامكانيات المصرية سواء المستغلة أو التى من الممكن استغلالها لا يسعها هذا الحيز الضيق فهى دولة عريقة لديها خامات ومعادن مخبوءة لم تستغل كما ان لديها طاقات بشرية هائلة من الشباب الذين يمتهنون عدة مهن لو أحسن استغلالها لعادت على البلد وعليها بالنفع العظيم ومصر دولة كبيرة امكاناتها غير محدودة فى كل المجالات حبذا لو أحسن استغلالها.

تاريخ التعاون المصرى السودانى

يبدأ تاريخ العلاقات الاقتصادية المعاصرة بين القطرين الشقيقين، ووادى النيل يرزح تحت عبء السيطرة البريطانية فقد احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢، وبدأ تنفيذ خطة بعيدة المدى، لإقامة الحواجز بين مصر والسودان، منعا لوجود عمق عربى متجه إلى داخل أفريقيا، التى فرض عليها الاستعمار، سياجا من فولاذ، وتهافتت أقطار أوروبا لاقتسامها، وفرض السيطرة عليها.

وأعادت مصر،فتح السودان وأبرمت اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ وقد وضعت سياسة الاحتلال الاقتصادى موضع التنفيذ، وارتبكت الأحوال المالية فى مصر، وعانت من عجز فى الميزانية، نتيجة لإرهاقها بدفع نفقات الاحتلال، ومخصصات الموظفين البريطانيين، ثم تحملت تكلفة استرجاع السودان بقرض بريطانى وهكذا تدهور الوضع المالى فى مصر، وفقدت السيطرة على اقتصادها، كما أصبحت تتحمل جميع تكاليف الإدارة المدنية والعسكرية فى السودان وكان على مصر، أن تدفع وعلى بريطانيا أن تحكم القطرين الشقيقين وسارت السياسة البريطانية فى طريق إخضاع اقتصاد وادى النيل لأغراضها الاستعمارية، فجعلت من وادى النيل، بلدا زراعيا، ينتج ما تحتاج إليه مصانع بريطانيا، من المواد الخام، خاصة القطن ودرس المهندسون الإنجليز منابع النيل وروافده، ووضعوا مشروعات الرى اللازمة للتوسع الزراعى فى مصر والسودان،

بما فى ذلك مشروع الجزيرة، وأقاموا الخزانات لرى الأراضى الواسعة الخصبة بوادى النيل، استنزافا لخيراته، ودعما للخزينة البريطانية واستمراراً فى هذه السياسة، حارب المحتل الصناعة المحلية، ونشر دعواه الكاذبة، بأن وادى النيل لا يصلح للصناعة، لتخلف سكانه، وإمكانياته وفتح الباب على مصراعيه، للبضائع والشركات الأوروبية التى احتكرت التجارة والصناعة، تحت حماية المحتل وتشجيعه وتم إنشاء الخطوط الحديدية فى السودان، بتمويل من الخزينة المصرية، وراعى المحتل أن تمتد من مناطق الإنتاج إلى موانئ البحر الأحمر، لتنقل البضائع إلى أسواق بريطانيا وأوروبا، وفى نهاية هذه الحقبة من تاريخ وادى النيل، تمت السيطرة الاقتصادية الكاملة عليه، ومنحت اتفاقية الحكم الثنائى السودان شخصية دولية منفصلة عن مصر، استثمرها المحتل لقطع الصلات بين شطرى وادى النيل، وعارض الوطنيون المصريون هذا الاتجاه، كما كانوا قد عارضوا إخلاءه عام ١٨٨٤، وإعادة فتحه فى ١٨٩٨.

واستمرت هذه السياسة إلى أن حصل البلدان على حريتهما وفى عهد السادات وجعفر نميرى وقع الرئيسان نميرى والسادات على منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بمدينة الإسكندرية فى الحادى عشر من فبراير ١٩٧٤.

وقد أكد المنهاج، فى مقدمته، الوشائج الخالدة التى تربط بين الشعبين

الشقيقين، من فجر الحياة، وكيف أن عوامل التاريخ والعقيدة والثقافة والمصلحة المشتركة، قد وحدت شعب وادى النيل، ليواجه أحداث الحياة وتحدياتها، ويتقاسم تبعات النضال المشترك ضد الاستعمار، الذى وضع العقبات والحواجز فى طريق وحدة الشعبين.

وتحقيقا لهذه المعانى، اتفق الرئيسان على عقد اجتماعات دورية مرة فى السنة على الأقل، للتداول والتشاور والمتابعة كما اتفق الرئيسان، على تكوين لجنة سياسية عليا، من التنظيمات السياسية فى البلدين، يناط بها تحديد مسار التعاون السياسى بين البلدين، تبادلا للخبرات التنظيمية والحركية، وإطلاعا على التجربة النضالية فى كل من البلدين، وتوحيدا للأفكار والمفاهيم وتوجيها لطاقات الجماهير، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للشعبين الشقيقين وتنفيذا لأهداف التكامل ونص المنهاج على تكوين لجنة وزارية عليا مشتركة، تضم فى عضويتها وزراء الخارجية والمالية والزراعة والرى والصناعة والنقل والمواصلات والتجارة والتموين والصحة والشئون الدينية والأوقاف والثقافية والأعلام والتربية والعدل ووزيرى شئون البلدين، وممثلين عن الأجهزة التشريعية وحددت لوائح اللجنة، الاختصاصات، فى أن تضع منهاج عمل تفصيلى، لخطط التكامل الاقتصادى، فى كافة المجالات، يتفق مع خطط التنمية فى البلدين، وأن تقرر أسس اختيار المشروعات المشتركة، التى تهدف إلى تحقيق التكامل، وأن تدبر لها الإمكانات المالية والفنية للتنفيذ

كما تضع النظم الأساسية لقيام الشركات المشتركة وتحيطها بالمساندة والرعاية، حتى تحقق لها القوة الذاتية بالانطلاق وقد اجتمعت اللجنة الوزارية العليا أربع مرات منذ تكوينها، كان آخرها فى مايو ١٩٧٧، وانبثقت عنها خلال هذه الفترة، ثمانى لجان فنية مشتركة فى مجال العمل التكاملى.

ولتنفيذ المنهاج بالمستوى اللازم من الكفاءة وحسن الداء، تم تعيين وزير مختص فى كل من مصر والسودان، تتبعه أمانة عامة تساعده فى متابعة أعمال اللجان، وبذل الجهود لتوفير الإمكانات الفنية والمالية، لتنفيذ برامج وخطط التكامل وفى إطار التكامل، يتم التنسيق بين الأجهزة التشريعية فى البلدين وقد كللت هذه الجهود بالاجتماع التاريخى لمجلسى الشعب للبلدين فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٧٧.

وقد عقدت اللجنة الوزارية العليا المشتركة، أربعة اجتماعات، كان أولها بالإسكندرية فى أغسطس ١٩٧٤، وضعت فيه اللوائح الأساسية لنشاطها، ورسمت استراتيجية العمل للتكامل وكونت اللجان الفنية المشتركة ومجموعات العمل المتخصصة وفى اجتماعها الثانى بالخرطوم فى يوليو ١٩٧٥ أقرت عددا من الدراسات، وقيام بعض المؤسسات وفى العام الثالث للتكامل، اجتمعت اللجنة بالقاهرة، وبدأ الانتقال من مرحلة الدراسات المتأنية بالقاهرة، إلى مرحلة التنفيذ والإنجاز، وأنجزت بعض شركات التكامل خطوات حاسمة، فى سبيل

تحقيق أهدافها واجتمعت اللجنة للمرة الرابعة فى الخرطوم فى مايو ١٩٧٧، وكرست جهدها، هذه المرة لاتفاقيات ثنائية تكفل حرية الحركة والانتقال لمواطنى وادى النيل وخلال السنوات الأربع من عمر التكامل تم تكوين المؤسسات والشركات التالية:-

- **الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى**
- **الشركة السودانية المصرية للتعدين**
- **الشركة العربية الإفريقية للمياه الجوفية**
- **هيئة وادى النيل للملاحة النهرية**
- **الشركة السودانية المصرية لأعمال الرى والإنشاءات**
- **شركة الاستثمار المصرية السودانية المحدودة**
- **الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات التكامل الصناعى.**

كما أقرت اللجنة الوزارية العليا فى اجتماعاتها عدداً من الاتفاقيات، التى تنظم العمل الاقتصادى، وحرية الحركة، ورفاهية المواطنين، وهى اتفاقيات:

- **تشجيع وحماية الاستثمار**
- **انتقال الأيدى العاملة**
- **السماح بازدواج الجنسية**
- **التعاون الصحى والطبى**

- الضمان الاجتماعى.

ولقد تحققت لمنهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى خلال الفترة القصيرة منذ توقيعه إنجازات تعتبر بحق مشرفة، وتقف دليلاً قاطعاً على رغبة الطرفين فى السير قدماً لإنجاح التكامل، بما يعود بالخير على أبناء وادى النيل وفيما يلى نحدد ما تم إنجازه وفق الأسبقيات التى حددها المنهاج:

أولا:- أهم ما يهدف إليه المنهاج، استغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية والمالية والبشرية غير المستغلة فى البلدين أو تكثيف استخدام تلك الموارد، ليس فقط لتحقيق أمن غذائى للشعبين الشقيقين، بل أيضا لإعطاء الفاعلية الكاملة لتلك الموارد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لزيادة الدخل القومى والرفاهية الاقتصادية للمواطنين فى البلدين الشقيقين فى هذا الإطار، يتم تنفيذ مشروع قناة جو نقلى بالسودان، مشاركة بين البلدين، كنتيجة للتبخر فى منطقة المستنقعات بالنيل البيض ويوفر ١٤ مليار متر مكعب من المياه، ستقسم بالتساوى بين القطرين، وكلاهما فى حاجة ملحة إليها كما سيحقق المشروع فوائد مباشرة للإقليم الجنوبى بالسودان، بإقامة مشروع إعاشة للأراضى المستصلحة من المستنقعات وفى هذا الإطار أيضا بدأت الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى بزراعة ٣ آلاف فدان فى منطقة الدمازين بالسودان، بالذرة الرفيعة والحبوب الزيتية والأعلاف وتخطط الشركة للمزيد من

المشروعات الزراعية المشتركة لتغطى مساحات أخرى تضاف إلى الرقعة الزراعية بوادى النيل بالإضافة إلى استغلال الثروة الحيوانية والتصنيع الزراعى وزراعة التبغ والبن والشاى، لتحقيق الاكتفاء الذاتى للبلدين وتصدير الفائض وتتم الإجراءات لقيام شركة مشتركة للتعدين لتباشر أعمالها فى استغلال الخامات المعدنية فى البلدين، لتحقيق الاكتفاء الذاتى للبلدين، وتصدير الفائض وتتم الإجراءات لقيام شركة مشتركة للتعدين لتباشر أعمالها فى استغلال الخامات المعدنية فى البلدين، لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصدير ولعل أبرز ما يجرى فى مجال استغلال الموارد الطبيعية فى البلدين، هو التنسيق فى تنمية بحيرة السد العالى، بل واقتراح المؤتمر المشترك لمجلسى الشعب السودانى والمصرى، بأن توحد هذه المنطقة لتكون نموذجاً تطبق عليه جميع صور التكامل بين البلدين.

ثانيا:- وكان من استراتيجية التكامل كذلك، أن تكفل للمواطن حرية الانتقال والعمل والإنتاج فى البلدين دون أية قيود ودون أية شكليات، وان تلغى الحواجز وتقوم شبكة من المواصلات الميسرة لتنقل الأفراد والسلع والخدمات وفى هذا الإطار قنن المنهاج حق انتقال الأيدى العاملة بين البلدين ـ فألغيت تأشيرة الدخول وأجيزت اتفاقية للسماح بازدواج الجنسية المصرية والسودانية وأعطيت أسبقية عالية لمشروعات النقل والمواصلات المختلفة، سواء بربط البلدين بطريق برى، أو بالسكك

الحديدية، أو الخطوط الملاحية البحرية، أو بالملاحة النهرية، خلال بحيرة السد العالى وتدعيم المواصلات السلكية واللاسلكية، كما تم اعتبار الطيران بين مصر والسودان، رحلات داخلية، وخفضت أجوره بنسبة ٢٥%.

ثالثا:- تعتبر التجارة الخارجية من العناصر الأساسية للتكامل الاقتصادى وقد عدد الاقتصاديون أنواعا من درجات التكامل نذكر منها: منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة، ثم الوحدة الاقتصادية وبالنسبة للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، فلقد تحاشى المسئولون الانسياق وراء الأشكال النظرية الجامدة، سعياً وراء ابتداع صيغة تستجيب لطموح الشعب خاصة وأن التجارة بين الشعبين قديمة قدم الأزل وفى هذا الإطار، يتم التنسيق بين خطط التنمية فى البلدين وقد زيد حجم التجارة، الذى يحكمه بروتوكول يجدد سنوياً، وبدئ فى اتخاذ الإجراءات الإدارية لإلغاء القيود التى تكبل تدفق السلع بين البلدين.

رابعا:- كان إيمان الرئيسين نميرى والسادات، حين وقعا على المنهاج، أنهما لا يستطيعان تحقيق التكامل، إلا إذا استطاعا خلق الفكر المشترك والثقافة المشتركة وبناء إنسان وادى النيل الجديد، ومن هذا المنطلق، تفتح أبواب الجامعات والكليات لأبناء مصر ولأبناء السودان، ويتم خلال الدراسة المشتركة، والمناهج المشتركة، خلق جيل فى شمال الوادى

وجنوبه،يؤمن بحتمية الوحدة ويتم التنسيق فى هذا الإطار، بين مؤسسات التعليم، والبحث العلمى كما يتم تبادل البرامج الدينية والثقافية والإعلامية وتقام المعسكرات المشتركة لشباب البلدين.

خامسا:- حدد المنهاج الوضع الجغرافى والحضارى لوادى النيل ومسئولياته، كجزء من العالم العربى والقارة الأفريقية وبهذا يمثل وادى النيل، حجر الزاوية فى وحدة المصالح العربية والأفريقية ومن هنا كانت السياسة الثابتة،والمواقف المشتركة إزاء الاوضاع العنصرية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة، وفى جنوب أفريقيا، وفى رفض التدخل الأجنبى فى الشئون الأفريقية.

إن ما تم من إنجازات فى مختلف مجالات التكامل يمكن تقويمه فى ضوء الحيز الزمنى القصير من عمر المنهاج فخلال ثلاث سنوات بعد توقيع المنهاج وضعت اللبنات الأولى للتكامل، وحددت الأولويات، وأقيمت المؤسسات، بل وبدأ تنفيذ المشروعات وفى ضوء هذا الإنجاز، يتضح أن آفاق التكامل لا حدود لها وأن على الأمة العربية التى تبحث عن أشكال من الوحدة العربية، أن تقف عند منهاج العمل السياسى، والتكامل الاقتصادى، كحلقة أولى فى بناء الوحدة العربية الشاملة، والعرب مطالبون بدعم هذه الخطوة ومباركتها ومساندتها، وتفهم حقيقتها، بل ضرورتها لخير الجميع كما أن التكامل المصرى السودانى،

يمثل دوراً طليعياً فى القارة الأفريقية، التى مارست مختلف ضروب التكامل والتكتلات بشكل أو بآخر.

تجربة المنطقة المتكاملة

قدمت تجربة التكامل السودانى المصرى نواة لإقامة الصرح التكاملى للبلدين تمثلت فى مشروع المنطقة المتكاملة بين محافظة أسوان والمديرية الشمالية بالسودان وتعد هذه المنطقة نموذجاً حياً لما يمكن أن تصنعه الطبيعة على الحدود بين إقليمين هما فى الموقع الجغرافى والمنظور التاريخى والتكوين الأنثروبولوجى والديموجرافى إقليم واحد يتميز بالتمازج الأسرى والاجتماعى والثقافى.

وإنشاء المنطقة المتكاملة بين أسوان والشمالية لا يعنى حرية التنقل دون أية قيود أو حرية التجارة دون أية شروط، فان معيار كل خطوة تكاملية هو إحداث التنمية المشتركة ومن ثم فان المنطقة المتكاملة بين أسوان والشمالية تتجاوز مفهوم المنطقة الحرة باعتبار الأخيرة تستهدف فقط تنشيط التجارة والرواج الاقتصادى، كما تختلف المنطقة المتكاملة عن المناطق المحايدة أو موريتانيا بالمغرب والتى تستهدف فقط اقتسام ثروات المنطقة .

نبعت فكرة إنشاء المنطقة المتكاملة على حدود مصر والسودان فى الاجتماع المشترك بين لجنة الإنماء والشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشعب السودانى وبين اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب

المصرى وذلك بالقاهرة في يوليو ١٩٧٧ واقترحت اللجنتان تطبيق كافة صيغ التكامل بالنسبة لكافة المعاملات بين سكان المنطقة كما أوصت اللجنتان بضرورة إزالة المعوقات من أمام تجارة الحدود لتبادل المنافع بين السكان الذين يمارسون هذا النوع من التجارة بين البلدين. ورحب المؤتمر المشترك لمجلسى الشعب السودانى والمصرى (القاهرة ـ أكتوبر ١٩٧٧) بفكرة إنشاء هذه المنطقة بين حلفا ـ الشلال لتصبح وحدة اقتصادية ذات مشروعات إنمائية وإدارة مشتركة .

وفى يناير الماضى قررت اللجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين فى اجتماعها الخامس بالقاهرة تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة قيام المنطقة وقررت تكوين اللجنة من محافظى الشمالية وأسوان ورئيس المجلس المحلى الشعبى للشمالية ورئيس المجلس المحلى لأسوان ومعتمد تطوير منطقة النوبة ورئيس جهاز تنمية بحيرة ناصر على أن يحضر اجتماعات اللجنة كل من أمين شئون مصر بالسودان وأمين شئون السودان بمصر كما تستعين اللجنة فى عملها بالمختصين من البلدين .

وتحددت مهمة اللجنة الفنية فى تحقيق التكامل فى كافة المجالات بين الشمالية وأسوان وتسهيل انتقال الأفراد والسلع المنتجة محليا فى داخل المنطقة، على أن تتقدم اللجنة بمقترحاتها بشأن تعديل الأنظمة والتشريعات إلى اللجنة الوزارية العليا وفيما بين ١٨ـ٢٠فبراير الماضى

عقدت اللجنة الفنية أول اجتماعاتها فى أسوان ووضعت عددا من الاقتراحات والضوابط فى مجالات تيسير الانتقال والإقامة والتجارة والموارد الاقتصادية وتقديم الخدمات كما اقترحت اللجنة منح محافظتى أسوان والشمالية والأجهزة المحلية التابعة لهما الصلاحيات والتفويضات التى تؤهلهما إلى إمكانية وتيسير تنفيذ هذه التوصيات.

وفى الاجتماع المشترك بين ممدوح سالم والرشيد الطاهر بكر رئيسى اللجنة الوزارية العليا بأبى سمبل أقر الجانبان المصرى والسودانى توصيات اللجنة الفنية وذلك للشروع فى اتخاذ الخطوات العملية على أن تعطى أولوية التنفيذ لمشروعات النقل والمواصلات بالمنطقة والتسهيلات المقترحة لانتقال المواطنين والسلع ولضمان توفير الخدمات على أن يتم التحديد الجغرافى للمنطقة المتكاملة ومتابعة إجراءات تنفيذ إنشاء المنطقة فى الاجتماع السادس للجنة الوزارية العليا المقرر عقده بالإسكندرية فى يونيو القادم. ويبدو بوضوح من مجموع التوصيات والقرارات الخاصة بالمنطقة المتكاملة أهمية المسح الاقتصادى والاجتماعى للمنطقة ككل لتحديد نطاقها الجغرافى أولا وكيفية أحداث التنمية فيها ثانيا ومن خلال ما هو متاح من معلومات عن أسوان والشمالية ـ وان كانت ضئيلة ـ يمكن التعرف على الواقع الاقتصادى والاجتماعى حتى تفرغ الأجهزة المسئولة من إعداد المسح الشامل للمنطقة.

الاستثمارات المصرية فى السودان

يملك السودان العديد من المقوّمات التي تؤهله لأن يكون من ضمن الدول الرائدة في العديد من المجالات خاصة الزراعية؛ فامتلاك المساحات الشاسعة والخصبة وتوفر مصادر المياه جعلته قبلة للمستثمرين للاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه، ومؤخراً اتجهت مصر للاستثمار في القطاع الزراعي على وجه التحديد والقطاعات الأخرى، حيث أن الوفد المصري اتفق خلال مباحثاته مع الحكومة السودانية على زراعة مليون فدان في السودان بالقمح والذرة، ومحاصيل أخرى من جملة مليوني فدان، ومن المعروف أن الاستثمارات في السودان لم تكن على المستوى المطلوب وذلك لوجود العديد من المعوقات التي أقعدتها بصورة واضحة فهل سيكتب للاستثمارات المصرية النجاح أم غير ذلك؟ وهل ستكون ذات أثر واضح على الوضع الاقتصادي؟

في هذا الجانب تحدّث العديد من الاختصاصيين والخبراء في مجال الاستثمارات فكانت الحصيلة التالية:

أوضح مدير عام قطاع الاقتصاد بوزارة المالية وشؤون المستهلك د. عادل عبد العزيز الانفتاح الاستثماري المصري على السودان الذي تم مؤخرًا والمتمثل في تخصيص ٢ مليون يدل على أن متخذي القرار في مصر يقومون بتوجيه إستراتيجي واضح في السودان، ويؤكد خروج

القرار المصري من دائرة النفوذ الأمريكي بسبب التغير السياسي الذي تم في مصر، وأن التكامل الاقتصادي يمتلك كثيراً من المقومات خاصة مقومات السودان العديدة، ومصر تمتلك الخبرات الزراعية فضلاً عن قدرتها على حشد التمويل المالي من دول الخليج، وتوقع أن يأتي التكامل بنتائج جيدة للاقتصاد للبلدين، داعياً لحمايته من القيادات العليا حتى يؤدي النتائج المطلوبة وقال الخبير الاقتصادي د. محمد الجاك إن الاستثمارات المصرية بالسودان ليست بالجديدة ووصفها بأنها غير ناجحة، مرجعاً الأسباب لعدم امتلاك مصر تمويل كافي، وأن الفشل الذي لازم المشروعات ما زال قائماً، وبالنسبة لتأثير تلك الاستثمارات على الاقتصاد السوداني ككل فهذا يعتمد على المجالات التي يتم الاستثمار فيها، والاستثمار الزراعي اختلف عن السابق من حيث المنافسة الخارجية في الأسواق العالمية، لوجود تغيرات على المنتجات الدولية، وهذا يدعو إلى الاهتمام بتلك الاستثمارات، ودعا لعدم اعتماد السودان على الاستثمارات المصرية فقط فلا بد من تنوع الاستثمارات الخارجية.

ويقول الخبير الزراعي أنس سر الختم إن أهم عناصر نجاح تلك الاستثمارات هو وجود الإرادة السياسية والجدية، وأن لا يكون حديث سياسة فقط، خاصة أن الاستثمار الزراعي من أسهل الاستثمارات ذات العائد المجدي، والسودان لا يحتاج لاستثمارات من الخارج ولكن لا بد من تضافر الجهود بين كافة القطاعات.

المؤشرات الإيجابية للاستثمار

وحول الظروف الحالية في السودان والمؤشرات الايجابية الموجودة للاستثمار في السودان فانها موجودة وتتمثل في الآتي:-

- قوانين الاستثمار الجديدة في السودان

- وجود قوة دفع في السودان لدفع التكامل مع مصر خاصة ومع الدول العربية عامة.

- بدء الاهتمام بالبنية الاساسية

- بدء انتاج حاصلات بستانية عالية القيمة وتصديرها إلي الدول العربية والأوروبية

- ابتداء التعاون في تصدير اللحوم الحمراء لمصر

- الموافقة علي قوانين الحريات الأربعة وهي حرية التنقل والعمل والتملك والاقامة

- بدء العمل في الربط البري بين مصر والسودان.